

ويؤمنون به وبما جئت به والعدل يخالف ما جاء به لا يجمع قول من
 قد به وقوله صلى الله عليه واله وسلم واعوذ بك من علم لا ينفع وهذا
 العلم الذي نحن المقدم انه قد علم عمدا لا ينفع به فهذا يكن في الاستدلال
 على فمه ولم استدلال باليسير ومحاضر مما لم يكن مريحا في الدلالة
 وهذا الشأن كتب كافيته شافية شيخ الاسلام حفظه الله كأدب
 الطب وقطر العيش ونثر الجوهر ورسائل عديدة فلا فائدة للاطالة
 وإنما المقصود الاستدلال بما يكتفي الطمع اذا كانت له بصيرة ولم يكن
 قد طبع على قلبه وتملكه الشيطان حتى جعله من حربة البحث الثاني
 اجمع العلم وسابقا ولا حقا ان المقدم لا يتصف بالعلم ولله دخل
 في عدل العلماء كما حكاه النووي وغيره وذكر في الاجماع في الاصول
 انه غير معتبر فيه وان يجهل حكمه كالعالم المصنف لان الاجماع لا يكون
 الا لمن له علم يمكنه به استنباط الاحكام الشرعية ويفرغ وسمعه
 لتحصيل حكم شرعي وهو غير عارف بالاصل ولا يكتفي القائل ولا
 مع من الدليل ولا الحق من غيره فهو في الحقيقة جاهل بجهل مركب
 لانه جهل وجهل انه جهل وذلك اشنع اثينا نمون بالله منه
 ومن اثبات عبادات ومعادلات مع الجهل الفاضل وما بالعقل فهو
 يقضي بان من لا يعلم لا يتكلم لان الكلام في المسائل والخوض فيها
 لا يكون الا لعلم ولا علم اذا ويقضي ايضا بجمع من اعتقد خلاف
 ما هو عليه وعمل بجد الاعتقاد بالبل من دون نظر في الامارات
 والدلائل

ببحث

والدلائل فكيف بمن اقدم على مال غيره او حكم بحكم او عامل في امر
 او اعتقد عبادة من دون علم ولا ثبت فهو مخطئ لمخالفة جاهل
 في جميع احواله البحث الثالث انه مع هذا الجهل الشنيع والامر الفضيع
 يخوض بما لا يمضيه ولا يبرئنه ويريد ان يكون في دائرة العلماء وهو
 مرتكب في سنة العما ويفتي في المسائل ويجرد الاحكام وهو في الحقيقة
 اجهر من العوام لا شتم جهلوا جهلا بسيطا وهو كبا ومع هذا لا
 يكتفي حتى يخطئ ويفتي بان من فعل خلافه فهو جاهل مخطئ بل قد
 يتعدى مع فطر جهله الى النسبة لانه يخالفه الى تكفيره ونفسيق
 وهو لا يعلم بالصواب واي الفعلين على الحق والاعم من الحق ولا
 ما اص ما يعمل على وقفة ولا ما يعمل عليه مخالفة وانما هو كالداعي
 يقاد لا يعلم ايملكه القايد ام نجمة متبع له في كل حال قائدا بجميع اقواله
 وهو في الحقيقة مثله فيما يجوز عليه من الصواب والمخطئ الا انه علم
 وهذا الموضع جهل على فرض انه قد استكمل جميع شروط الاجتهاد
 والبحث عن الادلة غاية البحث ومع استفرغته الوسع لا يمكن ان يعرف
 عليه الدليل لان الشريعة موصوفة بالكمال وتركها على المحجة البيضاء
 ولو على جهة الاستنباط من الكتاب والسنة اذا لم يجز صراحا وهذا
 على جهة الفرض والا فالوصف بالكمال ينافي اذا عدم منه ما هو محتاج
 اليه من الاحكام ولا فخر مثله بل اشنع منه لانه جهل انه جاهل
 وزاد لان قد ظن انه قد بلغ درجة الاجتهاد وسيأتي تحقيره



استكمال شروط الاجتهاد